



لبنان في لاجئيه والآن ماذا؟

اثنان على الأقل يُنزلان هذا السؤال، البسيط للوهلة الأولى، منزلة السؤال الجوهري من لبنان ومن لاجئيه: أولاهما، «المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين» الذي استضافته دمشق يومي ١١ و١٢ تشرين الثاني والذي شارك فيه لبنان على مستوى وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية، وثانيهما، التصريحات التي أدلى بها السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لـ«الأونروا»، خلال الأسابيع الماضية مُعدداً التحديات التي تواجهها (أي «الأونروا») وراثياً ما يستولي عليها من ضنك وفاقّة.

أمّا المؤتمر ذاك، – وبصرف النظر عن الرُعونّة التي طبعت قرار لبنان برُفع تمثيله فيه من مستوى سفير إلى مستوى وزير خارجية^(١) – فمن فضائله، إن جازت العبارة، أنّه أثبتت، بالدليل العملي، عبث الحديث عن عودة السوريين، من لاجئين ومن نازحين، إلى ديارهم، تحت الظروف السائدة في سوريا، وأنّه سَفَه، لبناً، أي محاولة للتلويح بشعار إعادة اللاجئين السوريين بالتوافق مع النظام السوري!^(٢) وأمّا تصريحات المفوض العام لـ«الأونروا»، وعلى الرغم

(١) كان لبنان على المشاركة في هذا المؤتمر بشخص سفيره في سوريا (الأخبار، ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠)، ثمّ كان ما كان ورُفِعَ التمثيل إلى المستوى الوزاري (الأخبار، ٩ تشرين الثاني ٢٠٢٠).

(٢) لا يبدو أن لبنان الرسمي قد قطع الأمل من جدوى التلويح بهذا الشعار، أو بشعار إعادة اللاجئين قبل التّوصّل إلى حلّ سياسي، وخير دليل على ذلك ما يُروّج له من حديث عن مؤتمر قد يسنّضفه لبنان تحت هذا العنوان: (الشرق الأوسط، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٠).



من أن ما جاء فيها لم يكن بالجديد أو بالمفاجيء،^(٣) أو مما لم تتقدّم مُقدّماته، فمن فضائلها، إن جازتِ العبارة هنا أيضاً، أنها تفتح الباب – ولو من خلال الحديث عن أزمة التمويل التي

مع إصرار لبنان الرسمي على أن اللاجئين السوريين ليسوا بـ«لاجئين»، ومع إصراره على مُحاصرتهم تحت مُسمّى «نازحين» وجرمانهم استطراداً من حقوقهم كـ«لاجئين»، – لا يرى لبنان هذا صيّراً من المشاركة بحماسة منقطعة النظير في مؤتمر تُهدّسه روسيا بوتين وتستضيفه دمشق الأسد تحت عنوان «المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين»!

تُعاني منها الوكالة – للتأمل في أحوال الأونروا بوصفها كياناً ذا تاريخ، لا مُعطى جوهرياً مُنزهاً عن تقلبات التاريخ...^(٤) – ومن نافل القول أن مُستقبل الأونروا، بوصفه استحقاقاً سياسياً في المحلّ الأوّل، شأن «لبناني» بمقدار ما هو شأن فلسطينيٍّ وأمميٍّ...

بطبيعة الحال، ليس فشَل ذلك المؤتمر – ولو أنه فشَل مكتوبٌ في الدّعوة

(٣) راجع في المواقف من المؤتمر ما صدر من بيانٍ عن المُمثل الأعلى بالنيابة للاتحاد الأوروبي (١٠ تشرين الثاني): «لن يحضر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هذا المؤتمر. من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي إن الأولوية في الوقت الحاضر هي العمل الحقيقي من أجل إيجاد ظروف عودة اللاجئين والمُهجرين داخلياً عودة آمنة وطوعية وكريمة ومُستدامة، إلى مناطقهم الأصلية، بما ينسجم والقانون الدولي وعتبات الحماية ومعاييرها... مع إتاحة وصول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الكامل ودونما عرقلة إلى شتى أنحاء سوريا. وبالتالي، فإن المؤتمر سابقٌ لأوانه... إن قرار العودة يجب أن يكون قراراً فردياً على الدوام، والظروف داخل سوريا في الوقت الحالي لا تُساعد في ترويج عودة طوعية واسعة النطاق، ضمن شروط السلامة والكرامة بما ينسجم والقانون الدولي...».

راجع أيضاً ما جاء على لسان نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية كايل براون (١٣ تشرين الثاني): «لم يكن مؤتمر اللاجئين الذي استضافه نظام الأسد وروسيا في دمشق بمحاولة موثوقة لخلق الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين إلى سوريا بشكل طوعي وآمن. ويُبين غياب الدعم للمؤتمر من خارج دائرة حلفاء النظام الضيقة أن العالم يرى حقيقة هذه المحاولات... للأسف، يسعى نظام الأسد بدعم من روسيا إلى استخدام ملايين اللاجئين المستضعفين كبيّادق سياسية في محاولة ليدّعي كذباً أن الصراع السوري قد انتهى. يتحمل نظام الأسد مسؤولية مقتل أكثر من ٥٠٠ ألف من مواطنيه وقصف العديد من المستشفيات ومنع وصول الدعم الإنساني إلى ملايين السوريين. وليست هذه تصرفات حكومة يمكن الوثوق بها لتُحدد متى يستطيع اللاجئين العودة بأمان، ولا ينبغي أن يمتلك الأسد السلطة على توجيه أموال إعادة الإعمار الدولية».

(٤) مما تكرّر على لسان السيد لازاريني خلال الأسابيع الماضية أن وكالة أونروا تواجه أسوأ أزمة مالية في تاريخها... فتأمل/تأملي... راجع التصريحات التي أدلى بها السيد لازاريني بدءاً من رسالته إلى العاملين في الوكالة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠٢٠ وصولاً إلى مؤتمره الصحفي في غزة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠.

إليه، وفي المكان والزمان اللذين انعقد فيهما – ولا تصريحات المسؤول الأممي – ولو أنها، كما تقدم، حلقة في نعي متسلسل منذ سنوات – ب «الأخبار السارة» لأصحاب الشأن المباشرين من لاجئين فلسطينيين وسوريين، ولا لمُستضيفهم – بما في ذلك لبنان، وبمن في ذلك اللبنانيون واللبنانيات.

بين يدي هذا المشهد القاتم، والمُقبل، على الأرجح، بلحاظ ما تتفاقمه الأمور في لبنان والجوار، علاوة على ما يعيشه العالم بسبب من كوفيد - ١٩ من تحدٍ قل نظيره – أن يزداد قتامة، فأقل المتوقع أن تُعبر هذه القتامة عن نفسها، في عداد تعبيرات أخرى، بمزيد من ضيق الذرع في صفوف الجاليات اللاجئة في لبنان، وبمزيد من التوتّر في العلاقات بين هذه الجاليات وبين مُضيفيها اللبنانيين، واستطرادًا بمزيد من التمييز والعنصرية المتبادلين.

ويكون هذا، إذ يكون، على خلفيّة ما يُثبته لبنان، اليوم تلو الآخر، دولة ومجتمعًا، من عجز عن إدارة أزماته – وحبذا اقتصار هذه الأزمات على الاقتصاد والسياسة...

بناءً عليه، لقد يبدو شيئًا أدنى إلى الطيش أن يدعوا داعٍ، كائن من كان أو ما كان، وسَط هذا الزحام من الأزمات والتحديات، إلى العود على مسألة اللجوء، في أصولها وفصولها وما يتفرّع عنها من جزئيات، وإلى التّبصّر فيها بروية ورباطة جأش بوصفها من «الأولويات اللبنانية»، وبوصفها عاملاً حاكمًا على حاضر هذا البلد ومستقبله القريب فضلًا عن البعيد، لا مضافًا إلى هذه الأولويات أو همًا ثانويًا قابلاً للتأجيل.

على بيّنة من أنه كذلك، تأخذ «المبادرة اللبنانية لمناهضة التمييز والعنصرية» على عاتقها أن تتقمّص قميص «الصّارخ في البرية» وأن تدعو إلى نقاش صريح في هذه المسألة، لا يُستثنى منه ممثّلو الجاليات اللاجئة، ولا يقف عند حدود الأمن والإغاثة.

